العدد (2024) السنة الثامنة - الاربعاء (26) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خبراء أكدوا أن الخلافات بين الإقليم والمركز ستؤثر على القطاع النفطي

اقتصاديون: صادرات نفط كردستان المتوقعة سترفع من ثقل برميل النفط العراقي إلى ٨٩ دولاراً في سلة أوبك

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي- وكالات

ذهب اقتصاديون إلى أن استئناف تصدير النفط من إقليم كردستان بواقع ١٠٠ ألف برميل يومياً سيعزز موقف العراق النفطي في منظمة أوبك.

واتفقت وزارة النفط الاتحادية مع وزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان على آليات تصدير نفط الإقليم والحد من تهريبه، بحسب ما ذكرته وزارة النفط التي أشارت إلى أن الاتفاق سيفعل رسمياً مطلع الشهر المقبل.

ويطالب إقليم كردستان بتخفيض نسبة تصدير النفط من حقوله إلى ١٠٠ ألف برميل بدلا من ١٥٠ ألف برميل يوميا الذي حددته الحكومة الاتحادية سابقا كشرط للحفاظ على نسبة الـ١٧٪ لإقليم كردستان في الموازنة العامة.

وقال الخبير في منظمة (A.S.I) النفطية الدولية صفاء شاهين لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن استئناف تصدير النفط من الحقول النفطية في الإقليم سيعزز موقف العراق في منظمة أوبك وسيرفع من ثقل برميل النفط العراقي إلى ٨٩ دولارا في ظل استقطاب الشركات الصناعية وخاصة الولايات المتحدة للنفط الخام.

ويملك العراق ثالث أكبر احتياطي في العالم، بعد أن أعلنت وزارة النفط في تشرين الأول الماضي عن زيادة الاحتياطي النفطي بنسبة ٢٥ في المائة ليصل إلى ١٤٣,١ مليار برميل.

وأبرمت شركات نفط كبرى اتفاقات عقود خدمة لاستخراج احتياطات العراق النفطية، وهو ما قد يعزز الطاقة الإنتاجية العراقية إلى ١٢ مليون برميل يوميا من ٢,٥ مليون برميل يوميا حاليا خلال السنوات الست المقبلة.

وأضاف شاهين أن أسعار النفط التي تتراوح بين ٨٥-٨٨ دولارا سيرفعها العراق إلى ٨٩ دولارا خلال معرض أوبك الشهري الذي يصادف نهاية الشهر الجاري.

وبين أن مستوى أسعار النفط الخام في ارتفاع بسبب تزايد طلب الدول النامية على استهلاك النفط الخام بالإضافة إلى تأخر عدد من الدول النفطية كالسعودية في تنمية إنتاجها النفطي واستمرار تصاعد حركة التنمية من قبل العراق في زيادة صادراته النفطية الشهرية.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي والتدريسي في المعهد النفطي العالي عوني شهاب أن العراق يؤثر بنسبة ١٢,٩٪ على مستوى أسعار النفط الخام مقارنة بإنتاجه السنوي الذي يغطي أكثر من مليونين ونصف المليون الأمر الذي يفوق كثيراً حاجة الدولة المستهلكة للنفط الخام.

وأضاف أن للعراق دورا أساسيا في استقرار أسعار النفط الخام إذ يصدر إلى مناطق أغلبها تتعامل بالعملة الأجنبية الدولار الأمر الذي يفرض أن يتبع خطة واضحة في تنظيم عملية التصدير".

وتابع: فور الإعلان الرسمي عن استئناف النفط من حقول أربيل عبر جيهان ارتفع النفط في سلة أوبك من ٩٢,٩٢ دولارا إلى ٩٣ دولارا للبرميل الواحد".

وتضم سلة أوبك ١٢ نوعا من النفط الخام وهي مزيج صحارى الجزائري وجيراسول الأنجولي والإيراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي وخام التصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري والخام البحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومربان الإماراتي وميري الفنزويلي وأورينت من الإكوادور.

وتملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة ٤٠٪ من الناتج العالمي و ٧٠٪ من الاحتياطي العالمي للنفط.

إلى ذلك قال عضو جمعية اقتصادنا طاهر عبد الجبار لـ(آكانيوز): إن منظمة أوبك سيصل فيها سعر برميل النفط إلى ٩٥ دولارا في حال ارتفع تصدير النفط العراقي في اليوم الواحد إلى ثلاثة ملايين برميل من النفط ووحد العراق سياسته النفطية ونظمت العلاقة بين بغداد وأربيل.

وأشار عبد الجبار إلى أن العراق عليه أن يضع سياسة واضحة لتصدير النفط وان يفعل قانون النفط والغاز لبيع النفط بأعلى مستوياته في الأسواق بهدف سد العجز في موازنة عام ٢٠١١ والتي وصل فيها إلى ٥ مليارات دولار.

وتتعرض منظمة البلدان المصدرة للنفط"أوبك"إلى ضغوط دولية وبخاصة من الدول المستهلكة الكبرى لحثها على رفع إنتاجها من النفط.

وتطالب حكومة كردستان، الحكومة الاتحادية بتعويض الشركات النفطية العاملة في حقول الإقليم النفطية.

وكانت النفط أعلنت في أيلول الماضي عن أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل.

وعلى صعيد ذي صلة توقع مصدر إعلامي من وزارة النفط أن يصل إنتاج العراق النفطي إلى ٣ ملايين برميل يوميا مع نهاية هذا العام، آملاً ارتفاع وتيرة الإنتاج في السنوات المقبلة لتصل إلى ١٠ ملايين برميل يومياً، في ضوء عقود جولات التراخيص التطويرية التي وقعتها وزارة النفط مع شركات عالمية متخصصة في مجال الإنتاج النفطي وتطوير المؤسسات الصناعية النفطية.

إلى ذلك أكد الخبير النفطي حمزة الجواهري أن الخلافات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان بشأن العقود النفطية وجذب الاستثمار اثر بشكل سلبي على تطوير القطاع النفطي بالكامل وعلى الاقتصاد العراقي.

وقال الجواهري للوكالة الإخبارية للأنباء: إن هذه المسألة ما زالت موضع خلاف وتجاذب بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان،ما يتطلب حلاً شاملاً للقضايا التي تخص العقود النفطية.

وأضاف الجواهري: إن العراق يخسر كثيرا بسبب الخلافات وعدم تزويد إقليم كردستان الحكومة الاتحادية بتفاصيل العقود النفطية، حيث أن الإقليم يفرض على الحكومة المركزية التوقيع على هذه العقود دون معرفة محتواها ولا حتى تفاصيلها و لحد الآن هذه العقود قيد الكتمان والسرية في غضون ذلك توقع الخبير النفطي حليم كاظم أن تتجاوز أسعار النفط الـ(١٠٠) دولار للبرميل وذلك لزيادة طلب التنين الصيني.

وقال كاظم (للوكالة الإخبارية للأنباء): إن"كثيرا من الخبراء أكدوا أن انخفاض أسعار النفط مؤقت ولا يستمر أكثر من بضعة أشهر وانه سيرتفع على المدى البعيد،وقد يتجاوز (١٠٠) دولار."

وعلل كاظم هذا الارتفاع"بسبب زيادة طلب الصين، إضافة إلى أسواق الهند على النفط، وقد يؤدي ذلك إلى سحب كميات كبيرة منه."

وبين أن الصين تحاول القيام بعمليات استحواذ واسعة لترسيخ دورها في الاقتصاد العالمي الجديد، والسيطرة على مكامن الطاقة التي يحتاجها الاقتصاد الصيني بشدة، وذلك من خلال شركة النفط الوطنية الصينية(NOC).

إلى ذلك يطالب العراق الأردن بـ ١١٤ مليون دولار ثمن كميات نفط تعود لعام ٢٠٠٣.

ونقلت صحيفة (العرب اليوم) الأردنية عن مصدر وصفته بالرفيع المستوى، أن (الحكومة العراقية تطالب الأردن بقرابة ١١٤ مليون دولار أثمان نفط خام ومشتقات نفطية تعود لعام ٢٠٠٣).

وبينت الصحيفة أن (وزارة النفط العراقية ألحت، في مخاطبات رسمية مع نظيرتها الأردنية، بطلب تسديد إثمان كميات النفط الموردة للمملكة).

ولفتت الصحيفة إلى أن (آخر مطالبة عراقية بقيمة النفط كانت نهاية العام الماضي).

وتقول الصحيفة إن اللجنة المالية العراقية، المختصة باسترداد أموال العراق في الخارج، خاطبت الأردن- عبر السفارة العراقية في عمان- لتسوية هذه الديون.

وأظهرت المخاطبات أن الجانبين ناقشا عدة مرات هذه الديون، واتفقا على تسوية الموضوع، إلا أن الديون لم تسدد ولم تخضع لأية تسوية.

ووقع الأردن والعراق مذكرة تزود بالنفط الخام (نفط كركوك) في ١٥ آب ٢٠٠٨، وتمت المباشرة بتحميل النفط بكميات محدودة رفعت تدريجياً إلى معدل ٩٨٠٠ برميل يومياً عام ٢٠١٠.

واستلم الأردن بين ٢٠٠٨- ٢٠١٠ قرابة ٥,٥ مليون برميل نفط، بسعر خصم ١٨ دولارا شاملاً أجور النقل التي يتحملها الأردن، ما يعني أن قيمة الخصم تتراوح بعد التكاليف ٢-٣٪، فيما تغطي الكمية المستوردة من العراق نحو ١٠٪ من الاحتياجات النفطية للمملكة. في غضون ذلك توقع رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ميسان عامر نصر الله أن يصل إنتاج حقول ميسان إلى مليون برميل يومياً عام ٢٠١٦.

وأشار نصر الله خلال تصريح صحافي إلى أن الزيادة ستكون نتيجة تطوير حقل الحلفاية من جانب مجموعة من الشركات الصينية والماليزية والفرنسية وبكمية تصل إلى ٥٣٥ ألف برميل يومياً.

ولفت نصر الله إلى أن الزيادات المتبقية ستكون بعد انتهاء شركة (وذر فورد) الأميركية من حفر ٢٠ بئراً نفطياً وتأهيلها، وإنجاز حفر ٦ آبار في حقلي نور والعمارة النفطيين من جانب شركة حفر الآبار العراقية.

مصدر: توزيع السيارات بالتقسيط على الموظفين قريباً

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي- وكالات

استكملت وزارة التجارة جميع ضوابط و آليات احتساب التأمين على السيارات التي توزعها على الموظفين بالتقسيط بعد وصول المفاوضات مع شركة (شيري الصينية) إلى مراحلها النهائية،وقد عممت الوزارة التعليمات الخاصة بالتجهيز إلى جميع الوزارات والهيئات في المؤسسات الحكومية.وقال مدير عام الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن عدنان رضا كريم أن"الشركة استكملت جميع الضوابط المتعلقة بتوزيع السيارات على موظفي الدولة بالتقسيط، بعد أن استكملت الاتفاق مع الشركة الصينية المجهزة لسيارات (الشيري)التي توزع وفق أولويات وضوابط سيتم إبلاغها إلى كافة الوزارات والهيئات".

وأكد على"مباشرة الشركة بتجهيز سيارات (الكوريلا) للمسجلين عليها في بغداد مباشرة دون الحاجة للقرعة كون المسجلين عليها أقل من السيارات الموجودة،وكذلك بالنسبة لتجهيز سيارات (الكورولا) والبيك آب نوع (هايلوكس) المفردة القمارة في مراكز التسجيل في نينوى وميسان والبصرة".وبين ان"القرعة للمسجلين على سيارات البيك آب نوع (هايلوكس) المفردة والمزدوجة القمارة وفي مراكز التسجيل ضمن محافظات البصرة وميسان ونينوى،وكذلك للمسجلين في مراكز بغداد على سيارات البيك آب المزدوجة والمفردة القمارة سيكون يوم الثلاثين من الشهر الجاري، حيث سيكون التجهيز بشكل فوري حال الفوز بالقرعة،علما بأن عدد السيارات في مراكز التسجيل لبغداد (٨٤٢) وللبصرة(٢١٠)ولميسان(١٠٥) ولنينوى(٤٥) سيارة أي ما مجموع قدره(١٢٠٢) سيارة مطروح منه العدد المتبقي من السيارات (٨١٨) سيارة.

وأشار إلى أن الوزارة أعلنت عن فتح باب التسجيل على مختلف السيارات المسوقة من قبلها والموردة من قبل القطاع الخاص المتعاقدة مع الشركة خلال النصف الأول من شباط والذي سيتم الإعلان عنها في الصحف المحلية مبيناً أن عملية التسجيل ستتم عبر شبكة الإنترنيت ومن خلال البريد الكتروني للشركة الذي سيتم إدراجه حال الإعلان عن تلك السيارات مشيراً إلى أن شركته بصدد إكمال معاملات الكمارك لتسهيل إيصال الدفعة الأولى من المواد الاحتياطية لسيارات التويوتا.

تقارير دولية: مشكلة الاقتصاد العراقي هيكلية

بغداد/ وكالات

حددت تقارير دولية مشكلة الاقتصاد العراقي بأنها بنيوية هيكلية مبينة حجم التحديات التي تواجه العراق خلال المستقبل القريب.

وتناولت خمسة تقارير أصدرها"مركز الدراسات الستراتيجية والدولية"الأميركي بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)"التحديات المستقبلية في العراق".

وفي خلاصة التقارير الخمسة، نصح الباحثون انطوني كوردسمان وادام موسنر وتشارلز لوي، الولايات المتحدة بـ"ضرورة مواصلة ضخ الأموال الضرورية للمحافظة على الاستقرار في العراق".

وفي التقرير الثالث، المعنون"الاقتصاد، الشؤون الديموغرافية، الميزانية والتجارة"، يركّز"مركز الدراسات الستراتيجية والدولية"على"حجم التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق".

ويوفر الباحثون في"مركز الدراسات الستراتيجية والدولية"في تقريرهم الثالث، الذي يقع في ٣٢ صفحة، معلومات وأرقام وإحصاءات"تبرز عمق المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي يعاني منها العراق"، ولفتوا على وجه الخصوص إلى أزمة الميزانية في العراق.

وكانت الحكومة العراقية قد وافقت على مشروع قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١، بحيث تبلغ الموازنة نحو ٧٩,٦ مليار دولار، وذلك عند احتساب برميل النفط الواحد بـ ٧٣ دولارا أميركيا، وبمعدل تصدير قدره ٢,٢٥ مليون برميل يوميا.

ويتوقع أن يبلغ عجز الموازنة نحو ١٢ مليار دولار، فيما يتوقع أن يبلغ معدل الإنفاق نحو ٥٤,٧٠ مليار دولار.

ويعتمد العراق وهو عضو في منظمة أوبك على عائدات النفط لتمويل نحو ٩٥ بالمائة من موازنته السنوية.

وتعتبر هذه الموازنة المقترحة اكبر وأضخم موازنة منذ تأسيس الدولة العراقية في حال إقرارها من قبل مجلس النواب خلال الأيام المقبلة.

وأشار الباحثون، في تقريرهم الثالث، إلى افتقارهم إلى أرقام ومعلومات بشأن"توزيع المدخول على مستوى العراق ككل وبحسب المناطق، وبشأن البطالة، وبشأن المشاكل التي يعاني منها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في العراق، كالزراعة والصناعة وغيرها من المجالات التي تعتبر أساسات النمو العراقي مستقبلاً".

مصدر سوري: خط الربط مع العراق سيدخل الخدمة قريبا

بغداد/ وكالات

قال وزير الكهرباء السوري قصي كيالي أن مشروع خط الربط الكهربائي ما بين سوريا والعراق والذي تم الانتهاء من انجازه حديثا ما بين دير الزور والحدود العراقية على خطوط ٤٠٠ كيلو فولت سيدخل الخدمة قريبا.

وأكد الكيالي في تصريح صحفي اليوم إجراء مباحثات قريبا بين الجانبين حول آلية تبادل الطاقة الكهربائية حسب الحاجة والإمكانية. وأوضح أن هذا المشروع يأتي في إطار المشروع العربي للربط الثماني على خطوط ٤٠٠ كيلو فولت والذي يشمل مصر والأردن والضفة الغربية ولبنان وسوريا مع تركيا وعبر العراق مع إيران.

التجارة: إرسال وفد إلى جنيف للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

بغداد/ وكالات

أرسلت وزارة التجارة وفداً إلى جنيف لإيجاد أرضية للجولة الثالثة من مفاوضات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.

وقال مدير عام العلاقات الاقتصادية في الوزارة هاشم محمد حاتم: أن الوفد الذي ترأسه وكيل الوزارة سويبه زنكنه يضم مسؤولين في دائرة العلاقات الاقتصادية.

وسيلتقي السفير المغربي عمر الهلالي رئيس الفريق العامل لدى منظمة التجارة العالمية والخاص بانضمام العراق إلى هذه المنظمة بهدف توضيح ما حققه العراق من انجازات في طريق الانضمام فضلاً عن أهم المتطلبات الجديدة التي تجد المنظمة أهمية في انجازها لاستكمال عملية الانضمام".

وأضاف حاتم: إن اللقاءات الجديدة مع مسؤولي منظمة التجارة العالمية تهدف إلى إيجاد أرضية للجولة الثالثة من المفاوضات مع تحديد مواعيدها ومواضيعها بعد أن حقق العراق انجازات مهمة على صعيد إقرار ومناقشة القوانين الاقتصادية المهمة بعد الجولتين الأولى والثانية التي جرت في جنيف وتوصل فيها الطرفان إلى جملة من الاتفاقات الثنائية بعد العرض الذي أعطى تفصيلاً كاملاً عن المتطلبات الضرورية التي تجدها المنظمة مناسبة لقبول عضوية العراق كمراقب".

وأكد حاتم: أن العراق اقر أكثر من ٢٧ قانونا في المجالات الاقتصادية والبعض من ذلك اقره البرلمان والآخر في مجلس شورى الدولة، وقوانين لا زالت قيد المناقشة في أروقة الوزارات والهيئات التي قدمت جهوداً كبيرة في إقرار ومناقشة هذه القرارات التي تهدف إلى جعل الاقتصاد العراقي منفتحا ومرنا وقادرا على التفاعل مع اقتصاديات العالم التي تلتزم بالمعايير التي تحددها الأنظمة في منظمة التجارة العالمية والتي تعتمد السوق الحر مشيرا إلى أن وزارة التجارة استطاعت في الفترة الماضية بذل جهود كبيرة من خلال قياداتها للجنة الوطنية لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية والتنسيق الكبير مع الوزارات العراقية لإصدار حزمة مهمة من القرارات الاقتصادية التي تمثل متطلبات أساسية لغرض الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

رئيس البرلمان ومحافظ البنك المركزي يناقشان خطورة اشراف الحكومة على البنك المركزي

بغداد / متابعة المدى

ناقش رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي مع محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي اهمية الحفاظ على استقلالية البنك المركزي لخطورة وضع البنك المركزي تحت اشراف الحكومة.

وقال بيان لمجلس النواب الثلاثاء ان النجيفي ناقش خلال لقائه الشبيبي والمستشار الاقتصادي مظهر محمد صالح موضوع قرار المحكمة الاتحادية الخاص بالهيئات المستقلة وخطورة وضع البنك المركزي تحت اشراف الحكومة.

واضاف البيان ان الشبيبي شدد على ان القرار سيفقد العراق مسؤوليته على حماية امواله وودائعه في الخارج.

وكان البنك المركزي العراقي قد حذر من أن حكماً قضائياً يضعه تحت إشراف الحكومة وليس البرلمان قد يعرض أصوله الخارجية للمصادرة من جانب دائني العراق، وقال إن استقلاليته التي ينص عليها القانون كانت ومازالت الشيء الوحيد الذي يضمن عدم تعرض موارده المالية في الخارج لإجراءات مصادرة من الدائنين الدوليين .

وقدمت حكومة المالكي الطلب إلى المحكمة العليا في كانون الأول قبل تعيينه في وقت لاحق ذلك الشهر رئيساً للوزراء مدة أخرى وصدر حكم المحكمة يوم الثلاثاء الماضي لكنه لم يثر كثيراً من الجدل حينها .

وتخضع الهيئات المستقلة المعنية لرقابة البرلمان حسب الدستور الذي أعد على عجل في فترة الفوضى التي أعقبت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ .

ودفع المالكي بأنه حيث يغلب الغموض على الوصف الدستوري للسلطات الرقابية للبرلمان على الهيئات المستقلة يجب أن تتبع هذه الهيئات مجلس الوزراء ، واتفقت المحكمة مع هذا الرأي.

والهيئات الرئيسية التي يمسها هذا الحكم هي البنك المركزي العراقي والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العليا لحقوق الإنسان ومفوضية النزاهة المعنية بمكافحة الفساد .

وقال نص الحكم "بقية الهيئات المستقلة التي لم يحدد الدستور بنص صريح ارتباطها بمجلس النواب أو بمجلس الوزراء وتمارس مهام تنفيذية فإن مرجعيتها تعود إلى مجلس الوزراء ويكون لمجلس النواب حق تنفيذ الرقابة على أعمالها" .

وأثار قرار المحكمة انزعاج المنتقدين الذين يشتبهون في أن بعض تصرفات المالكي تنم عن ميول استبدادية، حيث قال النائب حيدر الملا المتحدث عن "قائمة العراقية" إن القائمة تعتبر طلب المالكي من المحكمة انقلاباً على الدستور يعرض الديمقراطية العراقية للخطر .

واستنكر خبراء قانونيون ومحللون قرار المحكمة العليا الذي قال متحدث قضائي انه لا يمكن استئنافه . وقال المحامي البارز طارق حرب إن المالكي يسعى إلى المزيد من السلطات للسيطرة على حكومته وأنه يريد حكومة قوية، بينما وصف يحيى الكبيسي الباحث المقيم في عمان من المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية قرار المحكمة بأنه "خطأ لا يغتفر" وقال إن ما جرى هو محاولة واضحة من المالكي لاحتكار السلطة .

وأيد بعض المسؤولين قرار المحكمة قائلين إن الغموض بشأن سلطات الرقابة البرلمانية أدى إلى سيطرة مصالح سياسية على بعض الهيئات المستقلة .

وقال أحمد البريهي نائب محافظ البنك المركزي إن القرار كان يجب أن يتخذ منذ وقت طويل وانه لن يؤثر في العمليات اليومية للبنك . بينما قال علي الموسوي المستشار الإعلامي للمالكي إن الانتقادات محاولة لتشويه صورة الحكومة وتقويض جهودها لأن تصبح حكومة قوية .

ويقول المالكي إن الحكومة القوية مطلوبة لمحاربة التمرد الذي ما زال قائماً رغم ضعفه . وقال إن هناك خللاً وتعارضاً بين عمل هذه الهيئات المستقلة وبين عمل السلطة التنفيذية وإن الحكومة سعت إلى حل هذه المشكلة من خلال القنوات القانونية .